

حكايكا

من جلسة حلب الحكومية.. الحكومة تقرر قانون الاستثمار الجديد

كل وزير قدم رؤيته حول تنمية حلب.. ومشروع لتطوير وسط المدينة

خضر: مشاريع بمئات المليارات لتعود حلب إلى ألقها كعاصمة الاقتصاد.. ومناقشة الوضع الأمني

الفرعية، ومنح قروض تشغيلية بفوائد ميسرة، إضافة إلى حزمة القرارات والتسهيلات التي صدرت سابقاً لتشجيع وتحفيز العملية الإنتاجية. وطلب المجلس إعداد دراسة متكاملة لاحتياجات قطاع الإعلام في محافظة حلب لجهة البنى التحتية والكوابر والتجهيزات للاتقاء بالواقع الإعلامي وتطوير المؤسسات الإعلامية وتأمين مستلزماتها الإنشائية والبشرية والفنية والتقنية ودعم المركز الإذاعي والتلفزيوني.

واعتمد المجلس مقترحات وزارة الكهرباء لتأمين احتياجات مدينة حلب من الطاقة الكهربائية في مجال توليد ونقل وتوزيع الكهرباء ودعم المدينة بخط ٣٠٠ ميغاواط من المنطقة الوسطى واستكمال تأهيل مجموعتين في المحطة الحرارية كما وافق على إعادة تشغيل فروع المصارف. واستكمل المجلس دراسة مشروع قانون الاستثمار الجديد وتمت الموافقة على اعتماده بالصيغة النهائية.

وبين أمين عام مجلس الوزراء الدكتور قيس خضر

في تصريح للصحفيين أن تكلفة المشاريع التي تمت مناقشتها خلال الجلسة تصل إلى عشرات المليارات على المدى القصير ومئات المليارات على المدى المتوسط والطويل لتعود حلب إلى ألقها كعاصمة اقتصادية لسورية.

ولفت خضر إلى أن القطاع الخاص كان حاضراً بقوة في مناقشات الوزراء وتم التأكيد على توفير التمويل والإغاثات وتقديم القروض وتشجيع المدن والمناطق الصناعية والحرفية.

ويحسب خضر خبط النقاش خلال الجلسة إلى الوفاق الأمني في حلب وأهمية تعزيز السيطرة وتحقيق الأمان والقضاء على كافة مظاهر الخلل التي أفرزتها الحرب الإرهابية الظلمة.

تطوير وسط حلب التجاري
عمرانياً وتجارياً وساحياً

السماح للقطاع الخاص
باستيراد ٢٥٠ ميكرو باصاً
لنقل الداخلي

مناطق وأسواق تخصصية
لمستلزمات إعادة الإعمار
في حلب

وشكل المجلس لجنة من وزارة الإدارة المحلية ومجلس المحافظة والدوائر الرسمية المعنية لضبط مخالفات البناء العشوائية في ريف حلب وتنظيمها وإيجاد بدائل تنظيمية بما يحافظ على الأراضي الزراعية، ووافق على زيادة عدد الوحدات الغازية وزيادة مراكز إصدار البطاقة الذكية وإعادة تأهيل مستودعات المشقات النفطية لتصل سعتها إلى ١٠٠ مليون لتر في العامين القادمين وتأهيل خط ضخ بين حلب وحمص إضافة لتأهيل مبني دار الأسد للثقافة في حلب.

ووافق المجلس الاستمرار بتأمين متطلبات المدن والمناطق الصناعية المتعلقة بالبنية التحتية

الماء والكهرباء والاتصالات» وتأهيل الشوارع



الرعاية الاجتماعية والتركيز على المشاريع متناهية الصغر، وتمت الموافقة على تطوير المنشآت التعليمية والصحية والبدء من جامعة حلب من خلال إنشاء مباني الكليات التطبيقية واستكمال بناء كلية الصيدلة ووحدات السكن الجامعي، إضافة إلى تحسين واقع المشاتي والحرفية وتنفيذ المخطط التنظيمي والدراسة التفصيلية لبعض المناطق ودعم الوحدات الإدارية وتأهيل مديرية المصالح العقارية وتأمين عودة المهجرين وإنهاء تأهيل ملعب الحمادية والصالة الرياضية المغلقة.

عدد المدارس إلى ١٤٠٠ مدرسة العام القادم وإبرام عقود ٢٠٨٦ معلماً وكيلاً في الريف لمدة سبعة أشهر وتم تكليف وزارتي التربية والإدارة المحلية ومحافظة حلب بتأمين نقل المعلمين في الريف البعيد.

كما وافق المجلس على مشروع المعصناتية

وبنوعية جيدة وتأمين الدواء البيطري في ريف حلب وتعزيز تواجد الوحدات الإرشادية للتدقيق في المنتجات الزراعية.

وفي الشأن الصحي تمت الموافقة على تأهيل مشفى العيون ومشفى الأطفال في العام القادم وتأهيل المراكز الصحية المضطربة بالريف واستكمال مشفى الأورام.

ووافق المجلس على تأهيل ١٧٥ مدرسة ليصل

وريفها لجهة الأتمتة والتدقيق ومنح مهلة زمنية لإنجاز المخطط التفصيلي لمدينة حلب. وبالنسبة للقطاع الزراعي وافق المجلس على دراسة لإنشاء مجمع متكامل لتربية الدواجن في الريف ومشروع الأعداء الحيوية وإنتاج البذار بنوعية جيدة وتأمين الدواء البيطري في ريف حلب وتعزيز تواجد الوحدات الإرشادية للتدقيق في المنتجات الزراعية.

وفي الشأن الصحي تمت الموافقة على تأهيل مشفى العيون ومشفى الأطفال في العام القادم وتأهيل المراكز الصحية المضطربة بالريف واستكمال مشفى الأورام.

ووافق المجلس على تأهيل ١٧٥ مدرسة ليصل

عجان لـ«الوطن»: توجيه بإعادة افتتاح فروع المصارف العامة

قروض وإعفاءات ومساعدات لتشغيل ٥٠٠ معمل في «الشيخ نجار»

بما يتعلق بمشاريع السكن وإعادة تفعيل هيئة المواصفات والمقاييس السورية في حلب، والتي يعتبر مقرها حالياً غير مفعّل في حلب، وذلك لحاجة الصناعيين لتصنيف منتجاتهم وحصولها على شهادة الهيئة للرفز هذه المنتجات التي تستحق الحصول على شهادة الهيئة للمواصفات، وذلك لتمييز المنتج المحلي الجيد عن المتوسط عن السبي وفق معايير الهيئة، بالإضافة للمنتجات المعدة للتصدير.

ولفت عجان إلى تلقي المدينة وعوداً بالدعم لمضخات ضخ المياه ومحطات الكهرباء، حيث وجه رئيس الحكومة وزارة الكهرباء بتقديم ثلاث محولات كهربائية باستطاعتات كبيرة لرفع مستوى التغذية بالتيار الكهربائي في المدينة بالتوازي مع العودة المتسارعة للمنشآت الصناعية إلى الإنتاج ومنها منشآت تحتاج إلى تغذية باستطاعتات مرتفعة لتشغيل آلاتها، مع الاتفاق مع وزارة الكهرباء على لحظ تسديد قيم هذه المحولات من الموازنات المالية للمدينة في السنوات القادمة.

وأشار عجان إلى طرح مقترح إمكانية توسع المدينة الصناعية باتجاه طريق خنصر، وهي من ضمن مشاريع تنمية الصحراء، حيث في مرحلة سابقة تم وصل خط تيار كهربائي إلى المدينة الصناعية عبر طريق حمام - أوريا - خناصر وقد ساعد بتقديم فرق إيجابي للمدينة، وكون هذه المنطقة غير قابلة للزراعة فيمكن طرحها ضمن مشاريع التوسع للمدينة مستقبلاً.



والخطة الجديدة للمرحلة القادمة والأفاق الخاصة بتطوير المدينة الصناعية، ومن ضمنها مشروع أتمتة العمل في النافذة الواحدة وتم تقديم رؤية ٢٠٢٠ وهي محاكاة تقنية للعمل الإداري، بحيث يتم في العام ٢٠٢٠ تقديم جزء من المهام الاعتيادية التي تقدمها المدينة عن طريق شاشة تفاعلية دون مقابلة المستثمر للموظف، بهدف تطوير العمل في المدينة، وهذا العمل يتطلب تكاملاً مع الدوائر الأخرى المطلوب أتمتة بياناتها وسكوتن البداية من المدينة الصناعية لتحفيز بقية الدوائر الأخرى.

ولفت عجان إلى أن الصناعيين طرحوا مشاكلهم

محلين وأجاب. كما تم التوجيه من رئيس الحكومة بإعادة فتح فروع المصارف العامة في المدينة، وذلك بعد عودة شبكة الاتصالات الهاتفية الأرضية وبالتالي ستوفر شبكة الإنترنت التي تتصل بقواعد البيانات للمياه والكهرباء والهاتف، بالإضافة للمصارف ما يساعدها على إعادة التشبيك مع المقر المركزي لكل مصرف وهي الصناعي والتجاري والعقاري، وهي كانت موجودة سابقاً.

ومن خلال الجولة تم الإطلاع على مشاريع إعادة الإعمار التي تم إنجازها في المدينة

علي محمود سليمان

صرح مدير مدينة الشيخ نجار الصناعية حازم عجان لـ«الوطن» بأن زيارة رئيس مجلس الوزراء على رأس وفد حكومي أول أمس تم خلالها طرح العديد من المشاريع الخدمية والتنمية للمدينة والإطلاع على مشاكل الصناعيين.

وتم استعراض جميع المشروعات الخدمية التي تنفذ حالياً في المدينة مع الوعد بتقديم المزيد من الدعم لتنفيذ هذه المشاريع، وتم الاتفاق على إرسال دعوة للمستثمرين الذين لم تعلق مشاتهم بعد، وأن يتم إجراء عملية فرز لهذه المنشآت بحسب نسب الأضرار فيها لإيجاد طرق مساعدتهم في إعادة إقلاع معاملهم بالسرعة القصوى، من خلال وضع تصنيف للمنشآت ما بين نسب الضرر المنخفضة، والتي نسب دمارها من ٥٠ بالمائة فما دون، والتي نسب دمارها من ٥٠ بالمائة فما فوق، وتصنيف المنشآت المعرضة لضرر كلي بنسبة ١٠٠ بالمائة.

وبعد إجراء تلك التصنيفات يتم وضع آلية للإجراءات الواجب اتخاذها لمساعدة المستثمرين، منها إمكانية تقديم قروض ميسرة وإعفاءات ضريبية وغيرها من المساعدات لتعود هذه المنشآت للإنتاج، وقد تم تحديد ٥٠٠ منشأة سيتم استهدافهم في المرحلة الأولى من هذه الخطة وهي منشآت تتوزع في جميع القطاعات الصناعية وأصحابها مستثمرون

الشين: قريباً إيصال خط لتشغيل محطة الري في المغلة

مناطق الرقة المحررة ما زالت دون كهرباء لعدم وجود مصدر إنتاج للطاقة

الشبكة العامة للكهرباء في المناطق المحررة. وأكد الشين أن إعادة التهرباء إلى المناطق المحررة تحتاج إلى إعادة تأهيل محطة البوحد ٢/٦٦ وهي تحتاج إلى ١٦١ مليون ليرة وكذلك تحتاج إلى إعادة تأهيل المحولات الصغيرة والشبكة والتي تصل تكاليفها فقط في المناطق المحررة إلى ٢,٦ مليار ليرة سورية، مؤكداً بأن هذه الحالة فقط لن يتم تزويد المناطق المحررة بالتيار الكهربائي، وهذا الأمر مرهون بتأمين مصدر الكهرباء وهو مصور في السويد الثالثة. وعن مدى توافر الكهرباء في مناطق الرقة الأخرى الواقعة خارج سيطرة الدولة بين الشين أن الكهرباء متوفرة في كافة المناطق باستثناء مدينة الرقة التي تعيش على «الأمبيرات» بسبب قيام التنظيمات الإرهابية ومن بعدها الانفصالية والطيران الأميركي بتدمير محطة التحول الرئيسية لمدينة الرقة إضافة إلى سرقة محولات الكهرباء الفرعية وكذلك أسلاك الكهرباء في المدينة لأن هذه الأسلاك جميعها من النحاس. وأكد الشين عدم إمكانية تقدير أضرار الشبكة الكهربائية في المحافظة ذلك بسبب عدم وجود إمكانية للتدقيق في المناطق الواقعة تحت سيطرة المجموعات الانفصالية أما المناطق المحررة فهي تحتاج إلى ١٦١ مليون لحظة البوحد ٢,٥ مليار للشبكة، ولكن لا يمكن البدء فيها إلا عند الوصول إلى اتفاق لتأمين مصدر للكهرباء.

محمود الصالح

أكد المدير العام لشركة كهرباء الرقة أحمد الشين أنه لم يصل حتى الآن التيار الكهربائي إلى أي من المناطق المحررة في الرقة، معيداً ذلك إلى عدم وجود أي مصدر للطاقة يمكن أن يغذي المناطق المحررة منذ أكثر من عام تقريباً. وبين الشين أن جميع منابع الطاقة الكهربائية في الرقة وهي سدود (البعث- تشرين- الثورة) تدار من الحكومة السورية لكن التصرف في إنتاجها يتم من قبل مليشيات قسد التي تسيطر على أجزاء كبيرة من محافظة الرقة بما فيها المدن الرئيسية الثلاث الرقة والثورة وتل الصناعية إلى الإنتاج ومنها منشآت تحتاج إلى تغذية باستطاعتات مرتفعة لتشغيل آلاتها، مع الاتفاق مع وزارة الكهرباء على لحظ تسديد قيم هذه المحولات من الموازنات المالية للمدينة في السنوات القادمة.

وأشار عجان إلى طرح مقترح إمكانية توسع المدينة الصناعية باتجاه طريق خنصر، وهي من ضمن مشاريع تنمية الصحراء، حيث في مرحلة سابقة تم وصل خط تيار كهربائي إلى المدينة الصناعية عبر طريق حمام - أوريا - خناصر وقد ساعد بتقديم فرق إيجابي للمدينة، وكون هذه المنطقة غير قابلة للزراعة فيمكن طرحها ضمن مشاريع التوسع للمدينة مستقبلاً.

اعتباراً من الغد.. التعليم العالي: ملء الشواغر لقبول في الجامعات

تمديد قبول طلبات المنقطعين في المعاهد التقانية حتى نهاية الشهر

كان عدد الرغبات المدونة في بطاقة المفاضلة وذلك على المقاعد الشاغرة حصراً والحدود الدنيا المعلنه لتنتائج المفاضلة، إضافة إلى مفاضلة ملء الشواغر للطلاب المعاقين جسماً ممن لم يتقدموا إلى المفاضلة الخاصة بهم للعام الدراسي ٢٠١٩/٢٠١٨ أو تقدموا إليها وكانت جميع رغباتهم مرفوضة، على أن تصدر وزارة التعليم العالي نتائج المقبولين في مفاضلة ملء الشواغر وفق الحدود الدنيا المعلنه لتنتائج مفاضلة المعاقين جسماً والمقاعد الشاغرة وتسلسل رغبات الطلاب.

كما تم فتح باب التقدم إلى مفاضلة ملء الشواغر لنوعي الشهداء والجرحى والمفقودين من حملة شهادة الدراسة الثانوية السورية (العلمي- الأدبي- المهني) للعام ٢٠١٨ ممن لم يتقدموا سابقاً إلى هذه المفاضلة للعام الدراسي ٢٠١٩/٢٠١٨ أو تقدموا إليها وكانت جميع رغباتهم مرفوضة وذلك اعتباراً من الغد ووفق الشروط الخاصة بهذه المفاضلة الواردة في إعلان المفاضلة العامة.

وأصدر الوزير قراراً يقضي بتبديد فترة قبول طلبات الطلاب المنقطعين المسجلين في المعاهد التقانية الخاصة لإشراف المجلس الأعلى للتعليم التقاني منذ العام الدراسي ٢٠١١/٢٠١٠ وحتى العام الدراسي ٢٠١٨/٢٠١٧، وذلك لغاية نهاية الشهر الجاري، على أن يسجل الطلاب عن العام الدراسي ٢٠١٩/٢٠١٨ ممن لم يتقدموا سابقاً إلى هذه المفاضلة أو تقدموا وكانت جميع رغباتهم مرفوضة ومهما



إلى التسجيل المباشر للطلاب الذين لم يتقدموا سابقاً إلى مفاضلة القبول العام أو تقدموا إليها وكانت جميع رغباتهم مرفوضة.

وأصدر أيضاً ملء الشواغر للطلاب العرب والأجانب للعام الدراسي ٢٠١٩/٢٠١٨ ممن لم يتقدموا سابقاً إلى هذه المفاضلة أو تقدموا وكانت جميع رغباتهم مرفوضة ومهما

هادي بك الشريف

أصدر وزير التعليم العالي عاطف النداف قراراً تضمن الإعلان عن فتح باب التسجيل المباشر للقبول في الجامعات، حيث تم فتح باب التقدم إلى التسجيل المباشر للقبول (العام والموازي) للعام الدراسي ٢٠١٧/٢٠١٨ لحملة شهادة الدراسة الثانوية العامة - الفرع الأدبي لعام ٢٠١٨ الطلاب الذين لم يتمكنوا من التسجيل ضمن المواعيد المحددة سابقاً، وذلك اعتباراً من الغد ولغاية الخميس ٢٢ الشهر الجاري.

وتم فتح باب التقدم إلى التسجيل المباشر للطلاب من حملة شهادة الدراسة الثانوية العامة - الفرع العلمي لعام ٢٠١٨ الذين لم يتقدموا سابقاً إلى مفاضلة القبول الموازي للعام الدراسي ٢٠١٩/٢٠١٨ أو تقدموا إليها وكانت جميع رغباتهم مرفوضة.

واشترط القبول ألا يكون الطالب متقدماً إلى مفاضلة الموازي لهذا العام وقبل بموجبها، وألا يكون الطالب رغبة تتطلب مسابقة أو مقابلة ما لم يكن قد نجح فيها سابقاً، والتأكد من حيازة الطالب على الحد الأدنى المطلوب للقبول بالرغبة التي يطلبها وفق الحدود الدنيا المعلنه لمفاضلة الموازي وتحقيق الشروط الأخرى المطلوبة لكل اختصاص.

كما فتحت الوزارة باب التسجيل المباشر في السنة التحضيرية للطلاب الحاصلين على الشهادة الثانوية

خط ثالث لمطحنة الفرات

بقيمة ١٠٠ مليون ليرة

عبد المنعم مسعود

كشف مدير عام المطاحن مهند شاهين عن إنهاء الدراسات لتركيبة الخط الثالث لمطحنة الفرات في دير الزور مبيناً أن المؤسسة في طور إعداد دقاطر الشروط الفنية والقانونية لاستدراج عروض، مشيراً إلى أن تكلفة الخط الثالث للمطحنة ستصل إلى ١٠٠ مليون ليرة.

وأضاف شاهين في تصريح خاص لـ«الوطن»: إن المطحنة حالياً تعمل بخطين وإنتاج وبطاقة طحنية تصل إلى ٧٥ طنًا يوميًا وأنه بعد تركيب الخط الثالث سيصل إنتاج المطحنة إلى ١٢٥ طنًا موضحاً أن العمل على تركيب الخط الثالث يأتي بسبب تزايد أعداد العائدين إلى المحافظة ما يستدعي التخطيط المبكر للعمل على إيجاد اكتفاء ذاتي في المحافظة موضحاً أن النقص في احتياجات المحافظة حالياً يتم استراكمه من مطاحن المحافظات الأخرى.

ووفقاً لشاهين فإن احتياجات محافظة دير الزور تصل حالياً إلى ٩٣ طنًا من مادة الطحن بما فيها ١٥ طنًا لريف الرقة موضحاً أن الطاقة الطحنية سابقاً للمطحنة كانت ٥٠ طنًا.

وأوضح شاهين أن بعض القطع للخط الثالث للمطحنة تم استقدامها من مدينة الميادين وبعضها الآخر من تسيل من درعا مبيناً أن مطحنة الفرات الرئيسية خارج الخدمة والسيطرة لذلك فإن المطحنة الحالية تم إنشاؤها عبر جميع قطع مطاحن في مدينة الميادين ومن ثم إنشاء مطحنة متواضعة في مدينة دير الزور.